

اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام

الحلقة السابعة: القطاع الإنشائي

لا شك أن هذا القطاع مرتبط في تطوره بعدد من العوامل، من أهمها إنهاء الانقسام والحصار واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني بما يوفر كافة السبل الكفيلة والعوامل التي تضمن القدرة على التخطيط الاستراتيجي للمشاريع الإنشائية المتنوعة في الضفة والقطاع ضمن رؤية استراتيجية واحدة، تستطيع ضمن آليات وبرامج محددة دراسة المشاريع الإنشائية المطلوبة لبناء المستشفيات والمدارس والطرق وكافة مشاريع البنية التحتية المطلوبة للضفة الغربية وقطاع غزة في إطار الموازنات المحددة من السلطة الفلسطينية، من ناحية، ومتابعة تنفيذ تلك المشاريع بصورة موضوعية تخدم مصالح واحتياجات أبناء شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة لوحدة اقتصادية واجتماعية واحدة، لكن الانقسام الذي مضى عليه 12 عاماً، شكّل عقبة في وجه كافة المخططات الخاصة بتطبيق احتياجات أبناء شعبنا من المشاريع الإنشائية والبنية التحتية، وبالتالي فتح الانقسام الأبواب مشرعة امام القوى الخارجية، التي شجعت الانقسام بطرق ووسائل مباشرة وغير مباشرة، ومثالنا على ذلك دور قطر المدعوم أمريكياً في اقامة العديد من المشاريع الإنشائية في قطاع غزة التي عززت الانقسام بوعي أو بدون وعي.

أبرز المؤشرات الاقتصادية لقطاع الإنشاءات :

ارتفعت عدد المنشآت العاملة في أنشطة الإنشاءات (القطاع المنظم) في الأراضي الفلسطينية من 536 منشأة عام 2014 إلى 594 منشأة عام 2016^(*) يعمل فيها 11,316 عامل (يشكل العاملون بدون أجر نسبة 5.8% منهم)، وبلغ حجم الإنتاج المتحقق من أنشطة الإنشاءات 684.6 مليون دولار، وبلغ حجم الاستهلاك الوسيط 381.5 مليون دولار، كما بلغ حجم القيمة المضافة التي حققتها تلك الأنشطة 303.1 مليون دولار⁽¹⁾. وقد انخفض التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي من 3,423.8 ألف دولار عام 2014 إلى 1,714.5 ألف دولار عام 2016. وتتوزع المنشآت العاملة في قطاع الإنشاءات في مجالات تشييد المباني بمقدار 286 منشأة، وفي الهندسة المدنية بمقدار 89 منشأة، إضافة لأنشطة التشييد المتخصصة بمقدار 237 منشأة.

* لا تشمل المنشآت العاملة في مجال الإنشاءات في القطاع غير المنظم أو خارج المنشآت.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي 2017، مرجع سبق ذكره، ص 195 .

كذلك ارتفع عدد رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية عام 2016 نسبة 15.4% مقارنة بالعام 2015، وسجل عدد الوحدات السكنية الجديدة ارتفاعاً بنسبة 18.2% خلال العام 2016 مقارنة بالعام 2015.

وقد بيّنت دراسة بحثية في غزة إلى أن القطاع يحتاج لـ 228 ألف وحدة سكنية حتى نهاية عام 2020، وأن غزة تحتاج كل عام 13 ألف وحدة سكنية مع زيادة طبيعية 6% للإسكان، وخلصت الدراسة إلى أن التوسع الرأسي يعدّ الاستراتيجية الأكثر حظاً في مواجهة مشكلة الإسكان في قطاع غزة⁽²⁾. وفي هذا الجانب، اعتبر نائب رئيس اتحاد المقاولين علاء الأعرج أن عام 2017 الأسوأ بالنسبة لقطاع المقاولات في قطاع غزة؛ خاصة فيما يتعلق بالازدواج الضريبي وعدم صرف مستحقات المقاولين من الإرجاع الضريبي أسوة بنظرائهم في الضفة الغربية، حيث بلغت استحقاقات المقاولين المفترض إعادتها منذ العام 2007 ما لا يقل عن 100 مليون شيكل⁽³⁾، إضافة لعدم التزام الدول المانحة بدفع ما تعهدت به في مؤتمر القاهرة لإعادة الإعمار الذي عقد عقب الحرب الأخيرة على غزة، حيث لم يتم الالتزام إلا بنحو 27% من هذه التعهدات، ما أدى لمزيد من الخسائر في قطاع المقاولات. وفي هذا السياق، أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين بغزة على ضرورة الإسراع بإلغاء آلية إعادة الإعمار المعمول بها (GRM)، في ظل وجود 11 ألف شخص يحتاجون توفير مواد البناء بشكل عاجل لإعمار مساكنهم التي دمرت خلال الحرب الأخيرة على غزة عام 2014، حيث يحتاج هؤلاء الأشخاص حوالي 250 ألف طن من الأسمنت لإعادة بناء منازلهم، كما أن هناك 1192 مشروعاً مسجلاً في برنامج ال (GRM) إلا أن 295 مشروعاً منها يعمل حالياً فقط⁽⁴⁾.

عملية إعمار قطاع غزة:

في ظل بطء عملية إعادة الإعمار نتيجة لعدم إيفاء الدول المانحة بكامل التزاماتها، ومواصلة القيود المفروضة على استيراد المواد الخام، إلى جانب ظروف الحصار والإغلاق، فإن الاقتصاد في قطاع غزة لا يزال غير قادر حتى على العودة إلى مستويات ما قبل عدوان 2001، ناهيك عن النمو اللازم لردم فجوة الإنتاج ومواكبة الزيادة في أعداد السكان وزيادة أعداد الداخلين إلى سوق العمل⁽⁵⁾. وللوقوف على طبيعة وحجم خسائر قطاع الإنشاءات والمنشآت الصناعية التي تكبدها قطاع غزة نتيجة العدوان الصهيوني عام 2014، ونستعرض الإحصائيات الصادرة عن العديد من المصادر والجهات الرسمية وغير الرسمية الموثقة:

² جهاد سمعان، دور الحكومة الفلسطينية في مواجهة مشكلة الإسكان في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، 2018.

³ صحيفة الأيام الإلكترونية، الأوضاع الاقتصادية في غزة خلال العام 2017 هي الأسوأ، 2017/12/18.

http://www.al-ayyam.com/ar_page.php?id=12680859y308807769Y12680859

⁴ جمعية رجال الأعمال، الحالك يوضح بالأرقام فشل برنامج ال GRM في عملية اعمار غزة، الإثنين 2018/3/5، الموقع الإلكتروني: <http://www.pba-gaza.ps/Post/1147>

⁵ سلطة النقد الفلسطينية، 2017، مرجع سابق ذكره، ص5.

أولاً: الوحدات السكنية المهتمة والمتضررة حسب المحافظة:

مجموع الوحدات السكنية	ضرر جزئي	ضرر كبير	تدمير كامل	نوع الضرر
	أضرار صغيرة في جزء من المنزل، ويمكن السكن في المنزل لكنه يبقى بحاجة إلى ترميم.	أضرار جسيمة في أجزاء من المنزل، ولا تصلح هذه المنازل للسكن حتى يتم إعادة تأهيلها	منازل مدمرة تدميرًا كاملاً لا يمكن إصلاحها، وهي بحاجة إلى هدم وإعادة بناء.	الوصف
12,600	8,000	2,300	2,300	شمال غزة
20,000	15,000	2,900	2,900	غزة
9,000	6,000	1,500	1,500	وسط غزة
11,000	7,000	2,000	2,000	خان يونس
6,600	4,000	1,300	1,300	رفح
60,000	40,000	10,000	10,000	المجموع

المصدر: الخطة الوطنية لإعمار غزة المقدمة إلى المؤتمر الدولي لدعم إعادة إعمار غزة، الدول المانحة في القاهرة، تشرين الأول 2014، ص 36.

1- البيوت والمنشآت الصناعية:

المجموع	تدمير جزئي	تدمير جزئي غير صالح للسكن	تدمير كلي	
45,000 وحدة سكنية	29388	7374	8238	البيوت
560	410 بين كبيرة وصغيرة	-	150 منشأة صناعية بين كبيرة وصغيرة	المنشآت الصناعية

2- المدارس والجامعات :

المجموع	مراكز إيواء (غير صالحة للدراسة)	تدمير جزئي	تدمير كلي	التصنيف
141	25	119	22	المدارس
2	-	2	-	الجامعات
4	-	4	-	كليات متوسطة

3- الأماكن المقدسة والجمعيات الخيرية والمؤسسات المالية:

المجموع	تدمير جزئي	تدمير كلي	التصنيف
223	160	63	المساجد
2	-	2	الكنائس
10	10	-	المقابر
22	-	22	جمعيات خيرية
19	-	19	مؤسسات مالية

ثانياً: قطاع المياه والصرف الصحي والكهرباء :

التصنيف	تدمير كلي وجزئي
المياه	أكثر من 150 بئر مياه تدمير كلياً و جزئي
الكهرباء	22 بين كلي وجزئي منهم محطة التوليد الوحيدة في قطاع غزة
محطات مياه وصرف صحي	9 بين كلي وجزئي

ثالثاً: قطاع الزراعة

1- بلغت خسائر القطاع الزراعي 251 مليون دولار موضحة كالتالي:

التصنيف	القيمة بالمليون الدولار
الإنتاج النباتي	131 مليون دولار
التربة والري	36 مليون دولار
الإنتاج الحيواني	55 مليون دولار

2- الثروة السمكية

مركب صيد	ماتور	مولد كهرباء	غرف
50 مركب تدمير كلي	100 ماتور تستخدم في سحب السفن والشباك	70 مولد كهربائي	30 غرفة صيد تدمير كلي

رابعاً: القطاع الصحي:

التصنيف	تدمير كلي	تدمير جزئي	المجموع
مستشفى	1	12	13
مراكز رعاية	-	12	12
سيارات اسعاف	16	-	14

في ضوء ما تقدم، يحتاج قطاع غزة لحوالي 6 مليار دولار للإغاثة والإعمار، إلا أن مؤتمر الدول المانحة هو الجهة الوحيدة التي بادرت وقررت تخصيص 5,4 مليار لإعمار القطاع. رغم أن أموال الدول المانحة ليست أموالاً خيرية أو إنسانية، فهي أموال مشروطة بتدفع شعبنا ثمناً سياسياً مقابلها في محاولة من هذه الدول -بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية- الوصول إلى تسوية مذلة تحت عناوين: التهدئة الدائمة ووقف أعمال العنف ومواصلة عملية التسوية السياسية للصراع وفق الشروط الإسرائيلية / الأمريكية، مقابل أموال الإعمار، بحيث يمكن وصف عملية الإعمار بأنها عملية ابتزاز، تسعى واهمة فرض استسلام شعبنا الفلسطيني لشروطها ارتباطاً بالموقف السياسي الهابط للسلطة الفلسطينية، وبموافقة

مبدئية من حركة حماس على شروط الدول المانحة والأمم المتحدة من جهة ثانية، واستغلال ظروف معاناة شعبنا عموماً وفي قطاع غزة خصوصاً من جهة ثالثة.

وفي هذا السياق يبيّن الجدول رقم (60) تقديرات وزارة الاقتصاد الوطني برام الله احتياجات إعادة إعمار قطاع غزة حسب الخطة الوطنية للإنعاش بحوالي 4 مليار دولار للإعمار إضافة إلى 4,504 مليار دولار تقديرات دعم ميزانية السلطة للأعوام (2014-2017) بإجمالي 8,504 مليار دولار، في حين أن مؤتمر إعادة الاعمار بالقاهرة الذي انعقد في 2014/10/12 وعد بتقديم 5,4 مليار دولار 50% منها يخصص لدعم موازنة السلطة الفلسطينية!!؟ أي أن ما يبقى للإعمار والإغاثة ... إلخ فقط 2,7 مليار دولار يذهب منها للإغاثة والقطاع الاجتماعي - حسب الخطة - 701 مليون دولار بالإضافة إلى 1,235 مليون دولار للقطاع الاقتصادي، ولا يبقى سوى 764 مليون دولار لإزالة الانقاض والسكن والماوى وإعادة الإعمار !!؟ وإذا أخذنا بعين الاعتبار تكاليف إقامة ورواتب أكثر من 350 مراقباً دولياً بما يزيد عن مائة مليون دولار، إضافة إلى 183 مليون دولار لتشغيل مؤسسات الحكومة والبلديات، فلن يبقى للإعمار سوى مبلغ 481 مليون دولار من أصل المبلغ المقترح حسب الخطة المحدد بمبلغ 1,216 مليون دولار للسكن والماوى وإزالة الأنقاض، ما يعني أننا أمام أوضاع كارثية تضاف على النتائج الكارثية للعدوان الصهيوني.

أما بالنسبة للموقف الرسمي العربي، خاصة دول الخليج القادرة على تأمين كافة المبالغ المطلوبة لإعمار قطاع غزة وهي في تقديرنا لا تتجاوز 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول (ويعادل 6 مليار دولار)، مقارنة بمبلغ 88 مليار دولار لإعمار العراق!! لكن دول النظام العربي عموماً، والخليج خصوصاً، تعيش حالة من التبعية والخضوع والارتهان للنظام الإمبريالي، الأمر الذي يجعل هذه الأنظمة أعداءً لشعبنا وقضيتنا.

وفي هذا السياق، نلاحظ تقصير رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات اتجاه دعم خطة الإعمار وتخفيف الثمن السياسي، والسبب في ذلك يعود إلى أن مصالح هذه الشريحة أو معظمها من رجال الأعمال الذين يتذرعون شكلياً بالهوية الوطنية أو بهوية الإسلام السياسي، حالت دون تقديم أي مبادرة منهم لدعم عملية الإعمار في قطاع غزة، ما يؤكد على أن مصالحهم الأنانية الانتهازية أهم من شكل مظهرهم الوطني أو الديني، وهي مصالح مرتبطة برأس المال المالي المعولم من ناحية وبالقوى الرأسمالية الكومبرادورية الحاكمة في البلدان العربية والإسلامية الرجعية من ناحية ثانية، رغم أن ثروتهم حسب العديد من التقديرات تتجاوز الـ 80 مليار دولار!!، وهو مبلغ أكبر عشرات المرات من ثروة رجل الأعمال اليهودي الانجليزي "روتشيلد" الذي قام بتقديم أكثر من نصف أمواله لدعم الحركة الصهيونية بداية القرن

الماضي، لكن يبدو أن معاناة شعبنا ونضاله من أجل الحرية والاستقلال لم يحرك مشاعر رجال الأعمال الفلسطينيين قيد أنمله⁽⁶⁾؟!؟

أخيراً... إن الاشراف الوطني على عملية الإعمار ومراقبتها من خلال هيئة وطنية لمتابعة خطة الإعمار يكون مقرها الرئيسي في غزة، بمشاركة المتضررين من القطاع الخاص وأصحاب البيوت المدمرة وأبناء الشهداء والجرحى، يضمن تنفيذ عملية الإعمار بشكل أفضل، بشرط تعزيز الضغط الشعبي لإنهاء الانقسام وتطبيق خطوات المصالحة بصورة جادة وسريعة بعيداً عن الصراع الفئوي والصراع على السلطة والمصالح بين فتح وحماس، عبر شعار وطني ديمقراطي توحيدي لكل أبناء شعبنا يؤكد على الضرورة العاجلة لتكريس نظام سياسي ديمقراطي كمرج وحيد لأوضاعنا المنقسمة والمأزومة الراهنة، يضمن مواصلة النضال التحرري والديمقراطي من أجل الحرية وتقرير المصير والعودة وبناء الدولة الديمقراطية المستقلة كاملة السيادة، وبدون ذلك ستتزايد مظاهر الهبوط السياسي والتفكك الاقتصادي والاجتماعي، وتزايد تراكمات البطالة والفقر المدقع والتشرد وارتفاع نسبة الجريمة الاجتماعية بما قد يجعل من قطاع غزة مرتعاً خصباً لكل أشكال ومظاهر التطرف والفوضى المتوحشة التي تفتح الأبواب واسعة أمام "داعش" وغيرها من الحركات الأصولية المتطرفة.

⁶ نشرت الفضائيات -قبل أيام- خبراً مفاده ان الباكستانية "ملالا يوسف" الحائزة على جائزة نوبل تبرعت بملغ (50) ألف دولار لإعمار غزة في حين لم نسمع عن فلسطيني أو عربي بادر إلى تقديم أي تبرع !!.

جدول رقم (60): ملخص التكاليف حسب القطاع والقطاع الفرعي كما ورد في "الخطة الوطنية للانعاش

(بالمليون دولار)

القطاع	القطاع الفرعي	الإغاثة	الإنعاش المبكر	إعادة الإعمار	الإجمالي
الاجتماعي	الحماية الاجتماعية	230	8	80	317
	الصحة والدعم النفسي الاجتماعي	14	159	45	218
	التربية والتعليم العالي	1	45	75	121
	المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والمؤسسات الدينية	0	4	41	45
	المجموع الفرعي	245	215	241	701
البنية التحتية والبيئة	إزالة الأنقاض ومخلفات الحرب القابلة للإنفجار	0	20	14	34
	الطاقة	0	32	153	185
	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	40	80	116	236
	السكن والمأوى	130	143	910	1182
	المباني الحكومية والبنية التحتية العامة الأخرى	0	51	97	149
	المعابر الحدودية	0	5	50	55
	الطرق	0	0	70	70
	البيئة	0	1	0	1
	المجموع الفرعي	169	332	1410	1911
	الاقتصادي	الزراعة	0	194	257
الصناعة والتصنيع		0	75	284	359
التجارة والخدمات		0	130	77	207
التشغيل		0	62	7	69
تشجيع الاستثمار		0	20	130	150
المجموع الفرعي		0	481	754	1235
الحكومة	القدرة التشغيلية لمؤسسات الحكم المركزي	0	113	0	113
	القدرة التشغيلية لمؤسسات الحكم المحلي	0	31	0	31
	سيادة القانون وحقوق الإنسان	0	1	6	7
	التنفيذ والتنسيق	0	12	20	32
	المجموع الفرعي	0	157	26	183
المجموع					4030
المبلغ المطلوب لدعم ميزانية السلطة (2014-2017)					4504
المجموع الإجمالي					8534
المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، كراس الخطة الوطنية للانعاش وإعادة الإعمار في غزة، رام الله، تشرين أول 2014، ص 69					

حجم المبالغ المصروفة من تعهدات المانحين لإعادة الإعمار:

بلغ حجم التعهدات التي أقرها مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار قطاع غزة حوالي 5,082 مليون دولار، منها 3,507 مليون دولار لدعم إعادة الإعمار بنسبة 69% فقط والباقي لدعم الحكومة وفقاً للبيان الختامي للمؤتمر. إلا أن إجمالي ما صُرف من الأموال التي تعهد بها المانحون بلغ 1,796 مليون دولار

نهاية ديسمبر 2016، وهذا يعني أن المبالغ المدفوعة تقل بمقدار 1.4 مليار دولار عن المبالغ الواجب صرفها بحلول ذلك الوقت.

بالرغم من إصلاح نحو 56% من المنازل التي تضررت جزئياً حتى منتصف مارس 2017، فإن 30% من المنازل التي تعرضت لتدمير كامل قد تم ترميمها حتى الآن، حيث توجد فجوة تمويل مقدارها 316 مليون دولار لبدء ترميم ما يزيد على 4000 منزل مُدمر تدميراً كلياً وقرابة 59 ألف وحدة سكنية تهدمت جزئياً .